المستخلص الموجز

لمادة اتفاقيات منظمة تجارة عالمية

BUS 471- أنتساب

(ملاحظة:أن المستخلص هو مساعد شامل شارح للمادة ..ولايغني عن الكتاب المقرر)

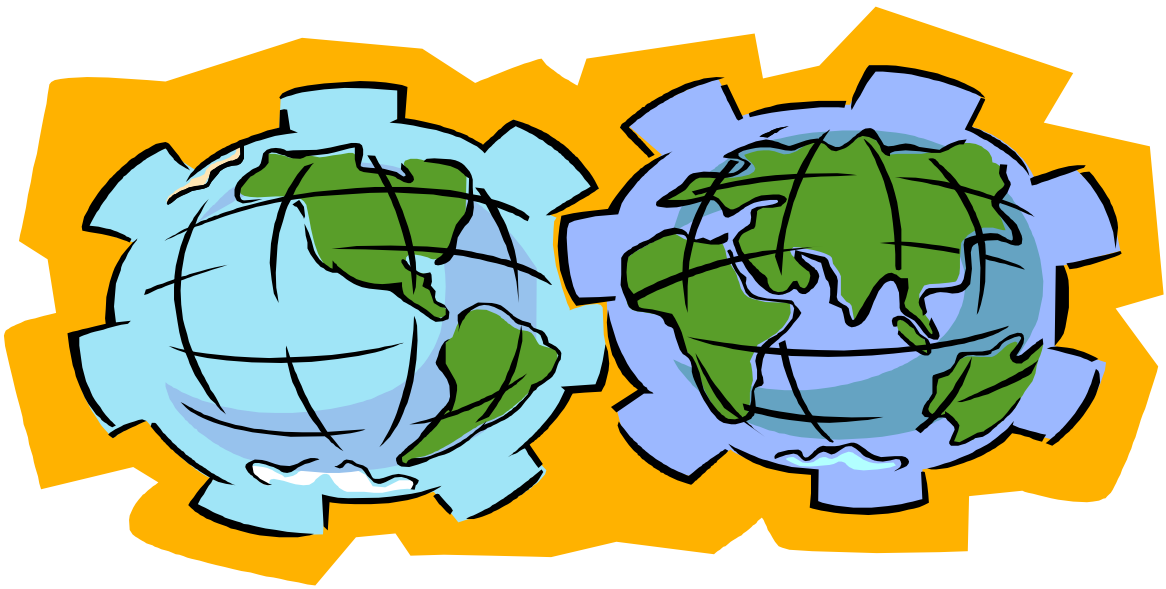

د.هاني العمري

٢٠٠٩

منظمة التجارة العالمية

دليل للإطار العام للتجارة الدولية

بهاجيراث لال داس
Bhagirath Lal Das

تعريب

د. رضا عبد السلام
دكتوراه في الاقتصاد - المملكة المتحدة
مدرس الاقتصاد
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

مراجعة

أ.د. السيد أحمد عبد الخالق
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية الحقوق - جامعة المنصورة

دار المريخ للنشر

ص.ب : 10720 - الرياض : 11443 - فاكس 4657939 + (009601)
المملكة العربية السعودية - تليفون 4658523 - 4647531 + (009601)

محتويات المقرر الدراسي :

- **الباب الأول : خلفية ومقدمة**
  - الفصل الأول : خلفية ومقدمة
- **الباب الثاني: مبادئ عامة**
  - الفصل الأول :معاملة الدولة الأولى بالرعاية
  - الفصل الثاني:المعاملة القومية
  - الفصل الثالث: محذوف
- **الباب الثالث : النفاذ الى الاسواق**
  - الفصل الأول: التعريفات
  - الفصل الثاني: الوقاية
  - الفصل الثالث: محذوف
  - الفصل الرابع:القيود الفنية على التجارة
  - الفصل الخامس: التدابير الصحية والصحة النباتية
  - الفصل السادس:الجوانب التجارية لاجراءات الاستثمار
  - الفصل السابع: محذوف
- **الباب الرابع: تدابيرلمواجة التجارة غير العادلة**
  - الفصل الأول:الدعم والاجراءات المضادة
  - الفصل الثاني :مكافحة الاغراق

محتويات المقرر الدراسي

- **الباب الخامس: محذوف**
- **الباب السادس: المسائل الاجرائية المرتبطة بالسلع**
  - الفصل الأول : تقدير الجمارك
  - الفصل الثاني:تراخيص الاستيراد
  - الفصل الثالث: قواعد المنشأ
  - الفصل الرابع: المعاينة قبل الشحن
  - الفصل الخامس والسادس والسابع :محذوف
- **الباب السابع:مجالات أخرى غير السلع**
  - الفصل الأول:الخدمات (غير مطلوب)
  - الفصل الثاني:الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)
- **الباب الثامن: غير مطلوب**

الباب الأول

خلفية ومقدمة

BACKGROUND AND INTRODUCTION

- النشـــأة .
- تطورات أخرى .
- أبعاد التطور .
- جولة طوكيو .
- جولة أوروجواي .
- اتجاهات عامة.
- كيفية قراءة اتفاقات منظمة التجارة العالمية .
- النهج العام للاتفاقات .

أصـل العولمـة

- علم الاجتماع بشكل عام ووسائل الاعلام بشكل خاص

- العولمة بمفهومها الاقتصادي لها تعريفات عديدة إحداها العولمة هي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة.

العناصر التي ساعدت على ظهور العولمة

١. الثورة المعلوماتية بشكل عام وثورة الشبكة العنكبوتية الإنترنت بشكل خاص
٢. ثورة تقنية الإتصالات و المعلومات
٣. سرعة تطور صناعة الحاسب الآلكترونى
٤. تنامي قوة الشركات المتعددة الجنسية MNC's(تسمى أيضاً الشركات العابرة للقارات TNC's)
٥. بروز فوائض مالية كبيرة (رؤوس أموال)
٦. إنهيار الاشتراكية
٧. الرغبة فى المزيد من تحرير التجارة العالمية
٨. إزدياد التكتلات الاقتصادية
٩. المناداة بتحرير إقتصاديات الدول من:
١٠. القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص
١١. خصخصة الخدمات الحكومية

أعمدة أو أركان العولمة الاقتصادية

- هناك ثلاثة أعمدة للعولمة الحديثة وهي:

  - صندوق النقد الدولي IMF
  - البنك الدولي (للإنشاء والتعمير) WORLD BANK
  - منظمة التجارة الدولية ITO -الجات - GATTمنظمة التجارة العالمية WTO

اتفاقيه عامه لتحرير التجاره

- تأسست الجات عام ١٩٤٧ م ودخلت حيز التنفيذ في يناير عام ١٩٤٨ م.
- كان عدد أعضائها ٢٣ دولة ويسمون"الأعضاء المتعاقدين"Contracting Parties" .
- اتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها.

- مفهوم الجات

الجات اختصار لعبارة باللغة الإنجليزية هي: General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وتعني "الإتفاق العام للتعريفات والتجارة"

أهم أهداف إتفاقية الجات

١. العمل على تحرير التجارة الدولية
٢. إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول
٣. حل المنازعات التجاريه الدوليه عن طريق المفاوضات
٤. تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالميه

جولات الجات التفاوضية

السنة	إسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
١٩٤٧	جنيف	٢٣	التعريفات الجمركية
١٩٤٩	آنسي	١٣	التعريفات الجمركية
١٩٥١	توركاي	٣٨	التعريفات الجمركية
١٩٥٦	جنيف	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٦٠ – ١٩٦١	ديلون	٢٦	التعريفات الجمركية
١٩٦٤ – ١٩٧٦	كينيدي	٦٢	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق
١٩٧٣ – ١٩٧٩	طوكيو	١٠٢	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
١٩٨٦ – ١٩٩٣	أورجواي	١٢٣	التعريفات الجمركيه، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعه، المنسوجات، حقوق الملكيه الفكريه، تسوية المنازعات، انشاء منظمة التجاره العالميه

وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات منها:

- التجارة فى السلع
- التجارة فى الخدمات
- العوائق الفنية أمام التجارة
- قواعد التقييم الجمركي
- الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد
- إجراءات مواجهة الإغراق
- الدعم والإجراءات المضادة
- المشتريات الحكومية
- التجارة في اللحوم البقرية
- التجارة في منتجات الألبان
- التجارة في الطائرات المدنية

المهام الرئيسية لمنظمة التجارة

١. تقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها خلال الجولات الثمانية من مفاوضات الـ (GATT) تحت نظام الإلزام الموحد Single Undertaking، (أي الإلتزام بجميع ما ورد في تلك الإتفاقيات بشكل كلي وكامل وليس كما كانت قبل قيام المنظمة) ، حيث كانت تلتزم كل دولة بما تشاء وترفض ما تشاء (هناك بعض الإستثنائات الطفيفة كما سيرد فيما بعد) .

٢. تقوم بتنظيم والإشراف التام علي جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها وبعض ، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية .

٣. تقوم بالفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر (هيئة تسوية المنازعات) وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة السلطة ، بعد قيام المنظمة .

٤. تقوم المنظمة بمراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الإلتزام بتطبيق الاتفاقات التي ترعاها .

٥. تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوي المعيشة وزيادة مستوي الدخل العالمي وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم .

أهداف المنظمة التجارة العالمية

- **أولاً** : تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها ، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة ، والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية .
- **ثانياً** : تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية .
- **ثالثاً** : تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم ،والإعانات ، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق ، وإجراءات الوقاية منها.
- **رابعاً** : تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية ، ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة .
- **خامساً**: إيجاد آلية لمراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية ، لتحقيق مزيداً من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية .
- **سادساً** : التوسع في تكوين الإتحادات التجارية ، مثل مناطق التجارة الحرة ، والإتحادات الجمركية ، والسوق المشتركة ، لزيادة التعاون الدولي وتخفيف الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن .
- **سابعاً** : الإجتماع في مؤتمرات دورية علي فترات متقاربة لمناقشة ما تم إنجازه ، وللتشاور في الخطوات القادمة ، ولفض الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تثور بين الدول الأعضاء من حين إلي آخر .

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) : Most Favored Nation

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية .

ثانياً : مبدأ الشفافية : TRANSPARENCY :

- ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين ، والأنظمة ، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .
- وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة ، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة ، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي .

ثالثاً : مبدأ تخفيض العوائق التجارية :
Reduction Of Trade Barriers

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار علي تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية ... إلخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

رابعاً : مبدأ المعاملة بالمثل :
Reciprocity

يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

خامساً : مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية :

إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة .

سادساً : مبدأ المعاملة الوطنية : National Treatment:

ويقضى هذا المبدأ في جوهرة بعدم التمييز بين **المنتجات المحلية ، والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية** ، أو الضرائب ، أو المواصفات القياسية ، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية .

سابعاً : مبدأ حماية البيئة . Protection Of Environment

تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي .

الباب الثاني

مبادئ عامة
GENERAL PRINCIPLES

هناك مبادئ عامة معينة يتم تطبيقها على جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالسلع . ومع هذا فإن هذه المبادئ غير مطبقة بذاتها ، على مجالات الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ، باستثناء حالة النص على تطبيقها بوضوح في الاتفاقات المتعلقة بهذين المجالين . هناك مبدآن عامان يستحوذان على أهمية كبرى وذي طبيعة أساسية وهما : مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة القومية . وبالتالي ، هناك بعض النصوص العامة الأخرى والتي هي بشأن :

1- الالتزامات الخاصة بالحكومات المحلية .

2- وضع القوانين والتشريعات غير المطبقة

3- الشفافية .

المطلوب ←

وبناء عليه ، فإن هذا الجزء يغطي الموضوعات التالية :

1- معاملة الدولة الأولى بالرعاية .

2- المعاملة الوطنية .

3- مبادئ عامة أخرى :

(أ) الالتزامات المتعلقة بالحكومات المحلية .

(ب) وضع القوانين والتشريعات .

(جـ) الشفافية .

الفصل الأول

معاملة الدولة الأولى بالرعاية
MOST- FAVOURED- NATION (MFN) TREATMENT

مقدمة وتعريف موسع :

يعني في الأساس معاملة غير تمييزية بين الدول الأعضاء . وهو مفهوم يخالف كلية المسمى ، فهذا المبدأ لا يعني أي تفضيل خاص لأي دولة : في الواقع ، إنه يحظر تقديم تفضيل خاص حتى بالنسبة للدولة الصديقة جداً . الذي يعنيه بالضبط هذا المبدأ هو أي ميزة ترتبط بالتصدير أو الاستيراد تم تقديمها إلى منتج الدولة الأكثر تفضيلاً (سواء كانت عضواً وغير عضو) ينبغي أن تعطى للمنتجات المشابهة لدى كل الدول الأعضاء دون تمييز . يجري تطبيق هذا المبدأ الأساسي على العملية الكاملة أو جميع الاتفاقات متعددة الأطراف للتجارة في السلع ، باستثناء حالة وجود تعديل أو تم تقييده بنصوص خاصة في تلك الاتفاقات ، أو من خلال قرارات معينة من قبل الأعضاء .

في الأساس ، فإنه يضم عدم التمييز الكلي كما هو الشأن بين الأعضاء . في الواقع ، اصطلاح «معاملة الدولة الأولى بالرعاية» فيما يتعلق بأي موضوع ، أصبح يعني المعاملة غير التمييزية بين الأعضاء بشأن موضوع محدد .

بطبق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية على الواردات والصادرات عندما يكون العضو :

(أ) يستورد منتجات مشابهة تم إنتاجها داخل حدود دولة عضو آخر .

(ب) يصدر منتجات مشابهة موجهة إلى أراضي دولة عضو آخر .

على سبيل المثال : إذا ما كانت الدولة تفرض رسوماً جمركية بنسبة 10% على أعمدة الحديد ، وإذا ما بدأت الآن في فرض 6% فقط في صورة رسوم على أعمدة الحديد القادمة من دولة معينة (سواء كانت دولة عضواً أم لا) ، فإن عليها أن تقوم بتخفيض الرسوم إلى 6% بالنسبة لأعمدة الحديد لكل الدول الأعضاء . نفس الأمر إذا ما قامت دولة في السابق بحظر تصدير الفحم ، والآن تسمح بتصديره لدولة معينة (سواء كانت عضواً أم لا) ، فإن عليها السماح بالتصدير لكل الدول الأعضاء .

بالطبع العضو ليس ملزماً بتوفير معاملة الدولة الأولى بالرعاية إلى دولة ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية . فالمعاملة المقدمة للدول غير الأعضاء ، تعتمد على الاتفاقات الثنائية التي عقدها العضو مع كل من تلك الدول . ومع هذا إذا ما أعطي العضو مزايا تجارية معينة لدولة غير عضو ، فإن هذه المزايا ينبغي أن تمتد إلى كل الدول الأعضاء ، وذلك إعمالاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

(١) السلع المشابهة : Like Product

ينبغي أن تمتد المزايا إلى المنتجات المشابهة المنتجة في كل الدول الأعضاء أو مخصصة لكل الدول الأعضاء . عبارة « المنتج المشابه ، لم يتم تعريفها بوضوح» إطار معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، كان قد أُقتُرح أن طريقة تصنيف التعريفة يمكن الاعتماد عليها لتحديد ما إذا كانت المنتجات « منتجات مشابهة ، أم لا» . هذه العبارة في هذه المادة لها نطاق «وهي الأكثر توافقًا مع التصنيفات التعريفية ، لأن الالتزامات هنا قُصد توافقها وتلازمها مع التنازلات التعريفية» . ومع هذا تثار المشكلة عندما يكون التصنيف التعريفي - الذي تم الاعتماد عليه - قد وُضع على أساس تمييزي مقصود . سيتم توضيح هذا الأمر لاحقًا في القسم الخاص بالخداع أو المراوغة .

في العديد من المناسبات ، وجه اهتمام كبير لهذه العبارة لمحاولة فهمها ، فقد أوجدت مشكلات التفسير ، بعض النقاط المهمة التي وضعت في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان المنتَجَان متشابهين وتتمثل في : وضع المنتجات في جدول التعريفات ، الرسوم المطبقة على المنتجات ، عملية الإنتاج ، المكونات والمحتويات ، المنشأ الكيميائي والنباتي . . .الخ .

خلال السماح بتصدير المواد الأولية التي لم يكن مسموحاً بها في السابق : التيسيرات يمكن أن تكون في شكل إعفاء من الضريبة : الحصانة يمكن أن تُعطى من خلال الاستثناء من اختبار الحظر الصحي . على العضو الالتزام بإعطاء تلك المزايا بشكل فوري ودون شروط للمنتجات المشابهة من كل الدول الأعضاء ، بمجرد أن يتم تقديمها لمنتج أي دولة .

نطاق المزايا : COVERAGE OF BENEFIT

المزايا التي يجب أن يتم مد تطبيقها إلى كل الدول الأعضاء يمكن أن تتعلق بالمسائل التالية :

١ * الرسوم الجمركية :

أي التعريفات المفروضة في وقت الاستيراد .

٢ * التكاليف أيا كان شكلها المفروضة على الاستيراد والتصدير .

٣ * الرسوم أيا كان شكلها ، المفروضة ارتباطا بالتصدير والاستيراد ، مثل الرسم الجمركي ورسم الاستشارة ، رسم فحص الجودة (عبارة «المتصلة بـ» لها مفهوم يختلف عن عبارة «في» . فالأخيرة ، توضح أن هناك تكلفة مباشرة على الصفقة ، في حين أن السابقة تضمن تكلفة تتعلق بعمليات ذات صلة بالصفقة) .

٤ * الرسوم المفروضة على النقل الدولي للمدفوعات كالاستيراد والتصدير ، بعض الضرائب أو الرسوم التي تفرضها الحكومات في وقت إجراء تلك التحويلات .

٥ * طريقة تحصيل تلك الرسوم والتكاليف ، طريقة تقدير قيمة الأساس التي على أساسها يتم حساب الرسم أو التكلفة ، أو نوع الصور أو أشكال تجميع المعلومات التي ستساعد في حساب المبلغ الذي سيتم تحصيله .

٦ * جميع القواعد والشكليات المرتبطة بالاستيراد والتصدير ، تطلب إعطاء معلومات معينة ، أو إعلانات وقت الاستيراد أو التصدير .

٧ * ضرائب داخلية أو أي أعباء أخرى داخلية « هذه المسألة تمت الإشارة إليها في المادة 2/111 من جات 1994» على سبيل المثال : ضريبة المبيعات والأعباء المفروضة من قبل الهيئات المحلية .

الفصل الثاني

المعاملة القومية
NATIONAL TREATMENT

مقدمة : INTRODUCTION

بالإضافة لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية الذي تم شرحه في الفصل السابق ، تمثل المعاملة القومية مبدأ أساسيًا مهمًا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة في السلع . ففي حين يعني مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية عدم التمييز بين الأعضاء ، فإن مبدأ المعاملة القومية يعني عدم التمييز بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة .

في الأساس ، يضع مبدأ المعاملة القومية التزامًا مقتضاه : أن المنتج المستورد بعد دخوله دولة الاستيراد ، ينبغي أن يعامل كسلعة وطنية . شأن مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، يمثل هذا المبدأ أيضًا ركنًا مهمًا في بناء النظام التجاري متعدد الأطراف .

يكمن الهدف الأساسي من وضع هذا المبدأ في ضمان أن التنازلات التعريفية لم يتم الالتفاف حولها وتفريغها من مضمونها من خلال تطبيق حماية غير مباشرة على المنتجات المحلية . تهدف تلك القواعد إلى توفير ظروف تنافسية للمنتجات المستوردة في علاقتها بالمنتجات المحلية ، وتوفير فرص متعادلة لكل من المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية في السوق المحلية .

تتضمن السطور التالية عرضًا للعناصر الأساسية للمبدأ الأساسي لتلك المادة كما يلي :

1- لا ينبغي إخضاع المنتجات المستوردة لضرائب محلية أو غير ذلك من الأعباء المحلية بالزيادة عن تلك المطبقة على المنتجات المحلية .

على سبيل المثال، ضريبة الإنتاج المطبقة على المنتج المحلي لا يمكن تطبيقها على المنتج المستورد بسعر أعلى من السعر المطبق على المنتج المحلي . نفس الأمر ، لا يمكن إخضاع المنتج المستورد للتكاليف في صورة مساهمة في صندوق هدفه تيسير الاستيراد مثلاً ، إذا لم تكن تلك الأعباء مطبقة على المنتج المحلي المشابه .

2- لا ينبغي أن تعامل المنتجات المستوردة معاملة أقل تفضيلاً من تلك المعاملة الممنوحة للمنتجات الشبيهة ، فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات والمتطلبات التي من شأنها التأثير على مبيعاتها مثل : الشراء / النقل / التوزيع أو الاستخدام .

على سبيل المثال ، ليس مسموحاً وضع شرط مقتضاه يلزم تخزين المنتج المستورد في نوع معين من الصوامع / أو اشتراط نقله من خلال نوع محدد من وسائل النقل ، عندما لا يكون أي من تلك الشروط مطبقًا على المنتج المحلي المشابه .

3- لا يمكن للعضو وضع قواعد باشتراطات كمية تتطلب الاستفادة الإجبارية للمنتج من مصدر محلي للتفضيل في الاعتماد على منتج مستورد مشابه

على سبيل المثال ، ليس مسموحاً به اشتراط بشأن تصنيع الكيماويات ، كمية معينة أو نسبة معينة من المكونات قد تم الحصول عليها من مصادر محلية .

الباب الثالث

النفاذ إلى السوق
MARKET ACCESS

بحسب الأصل ، فإن جات 1994 وهي من أجل النفاذ إلى السوق بالنسبة للسلع ، وجميع نصوصها تتعلق بتصدير واستيراد السلع بطريقة أو بأخرى . ومع هذا ، هناك موضوعات معينة من جات 1994 والتي تؤثر على النفاذ إلى السوق مباشرة . **مثل تلك الموضوعات تتم مناقشتها في هذا الجزء . وهي كالتالي :**

1- التعريفات

2- الوقاية

3- [illegible] .

4- القيود الفنية على التجارة .

5- الإجراءات الصحية والصحة النباتية .

6- التدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار .

الفصل الأول

التعريفـات
TARIFFS

مقدمة : INTRODUCTION

في ظل الأوضاع الطبيعية ، من المتوقع بالنسبة لسلعة مهمة الدخول الحر إلى دول الاستيراد . ومع هذا ، فمن المسموح للعضو فرض تعريفات ورسوم جمركية على المنتج المستورد وقت الاستيراد . . فالتعريفات تحقق الأغراض التالية :

1- تحصل الحكومات عوائد من خلال تلك التعريفات . وفي حالة الدول النامية ، فإنها تمثل مصدراً مهماً للدخل ، ومن السهل تحصيلها ، نظراً لأن عدد نقاط التحصيل محدود .

2- توفر التعريفات حماية للصناعة المحلية ، حيث أن المنتج المشابه سيصبح أكثر تكلفة بعد فرض التعريفات وبالتالي تصبح المنتجات المحلية رخيصة نسبياً .

3- التعريفات التفضيلية يمكن استخدامها للحصول على العملات الصعبة في حالة ندرتها . على سبيل المثال ، فإن التعريفات العالية على سلع الرفاهية ، ربما تحد من استيراد مثل تلك المنتجات ، والتعريفة المنخفضة على الآلات الصناعية أو المدخلات الصناعية ربما تشجع تلك الواردات ، ومن ثم توجيه الصرف إلى اتجاهات تفضيلية .

تؤثر التعريفات على الوضع التنافسي للمنتجات المستوردة بالسلب . بالإضافة إلى ذلك ، التغيرات المتوالية في التعريفات ستخلق حالة من عدم اليقين في التجارة والصناعة ، وبناءً عليه تم وضع ضوابط تفصيلية بشأن فرض وزيادة التعريفات ،

أنواع التعريفات : TYPES OF TARIFF

هنالك ثلاثة أنواع من التعريفات :

1- التعريفة المحسوبة على أساس القيمة :

يمكن أن يتم فرض التعريفة كنسبة من قيمة المنتج المستورد . على سبيل المثال ، ربما يقوم العضو بفرض 12% تعريفة على منتج كيماوي . إذا ما كانت قيمة الاستيراد لهذا المنتج هي 1000 دولار بالنسبة للطن ، فإن التعريفة ستكون 120 دولاراً بالنسبة للطن ، والتكلفة الكلية لاستيراد هذا المنتج تكون 1,120 دولار للطن .

2- التعريفة المحددة :

يمكن أن يتم فرض التعريفة على أساس كمية المنتج المستورد ، في صورة سعر لكل وحدة من الكمية . على سبيل المثال ، ربما يفرض العضو تعريفة 50 دولاراً للطن على المنتج المستورد . إذا ما كانت قيمة الواردات للمنتج هي 500 دولار للطن ، فإن التكلفة الإجمالية لاستيراد هذا المنتج ستكون 550 دولاراً للطن .

3- التعريفة المختلطة :

يمكن أن يكون للتعريفة مكونان ، أحدهما على أساس قيمة السلعة المستوردة والآخر محدد . على سبيل المثال ، إن التعريفة على منتج قد تكون 6% على القيمة ، وبالإضافة إلى ذلك 50 دولاراً للطن . إذا ما كانت قيمة الاستيراد للطن هي 1000 دولار ، فإن التعريفة بالنسبة للطن ستكون 90 دولاراً ، وأن تكلفة الاستيراد لهذا المنتج ستكون 1,090 دولار للطن .

والآن ، إن طريقة الحساب على أساس القيمة هي الأكثر استخداماً ، وحينما كانت هناك تعريفات محددة ، فإنه غالبًا ما يكون هناك ميل لتحويلها إلى تعريفات على أساس قيمة المنتج .

تصنيف : CLASSIFICATION

تحتفظ الدولة بقائمة من تعريفاتها على مختلف المُنتجات ، اعتماداً على تصنيفات معينة للمنتجات . في السابق ، كان لدى مختلف الدول الأعضاء أنظمة متباينة للتصنيف التعريفي ، وهو الأمر الذي جعل عملية المطابقة صعبة للغاية . مقارنة التعريفات بين مختلف الدول كان أمراً صعبًا . بالإضافة إلى ذلك ، لم يكن من السهل، على دولة ما تقييم أثر التعريفة على دولة أخرى ، وأثر ذلك على مستقبلها التصديري . كانت هناك حاجة واضحة لتوافق تصنيفات التعريفات ، وهي المطبقة الآن بعد قبول ما يشاع بتسميته بالنظام التوافقي . عامة ، تتحرك الدول الآن باتجاه تبني هذا النظام . وبصفة أكثر رسمية ، فإنه يسمى بـ «التوصيف السلعي التوافقي والنظام الكودي» . دخل الاتفاق الدولي بشأن التوصيف السلعي التوافقي والنظام الكودي - والذي أنشيء تحت إشراف مجلس التعاون الجمركي - حيز النفاذ في الأول من يناير 1988 . ووفقًا لهذه المعاهدة ، فإن الدول الأعضاء مطالبة بتغيير تعريفاتها الجمركية والإحصائية على المنتجات إلى النظام التوافقي .

في ظل النظام التوافقي للتصنيف ، تصنيفات واسعة من المنتجات تحمل أرقاماً تبدأ من واحد وإلى اثنين من الأرقام العشرية . بعد ذلك ، يجري تقسيم آخر وتقسيم فرعي على أساس النظام العشري . معروض أدناه لمثال مشابه تمامًا لنظام التصنيف التوافقي :

85	آلة الكترونية ومعدة وأجزاء من : مسجل صوت ومعيد إنتاج ، صورة تليفزيونية ومسجلات صوت ومعيد إنتاج ، وأجزاء وكماليات لمثل تلك الأشياء .
8501	مواتير الكترونية ومولدات (باستثناء أطقم التوليد) .
8501 - 10	مواتير إنتاج أو إخراج لا تتعدى 37,5 وات .
8501 - 10 10	مواتير تزامن للإخراج لا تتعدى 18 وات .
8501 - 1093	آي . سي . مواتير .
8501 - 20	مواتير آي . سي . / دي . سي . العالمية ذات قدرة لا تتعدى 37,5 وات .

ربط التعريفات : BINDING OF TARIFFS

الفقه المحلي : National Jurisdiction

يتم تحديد معدل التعريفات وإجراء التغييرات على معدلات التعريفات لمختلف المنتجات في إطار الفقه والرؤية السياسية للدولة العضو . فهي تفرض التعريفات وتعدلها وفقًا لمتطلبات سياساتها القومية . والمطلوب ، مع هذا ، هو أن يتم نشر المعدل أو السعر حتى يتسنى للأعضاء الآخرين والأطراف أصحاب المصلحة- مثل التجارة والقطاع الصناعي في مختلف الدول- التعرف الكامل عليها . أضف إلى هذا ، فإنه بمجرد وضع تعريفة على منتج ، فإنه ينبغي تطبيقها بشكل عادل على المنتج المعني القادم من مختلف الدول الأعضاء ، وفقًا لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية .

عملية الربط : *Process of Binding*

دخل الأعضاء في عملية مفاوضات بهدف التوصل إلى تخفيض عام في التعريفات ، خاصة بالنسبة للسلع التي تنطوي على أهمية بالنسبة لهم . أجريت تلك المفاوضات في نوعين من المناسبات :

الأول : جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وفرت تلك الفرصة .

الثاني : جلوس عضوين أو مجموعة من الأعضاء بأنفسهم للتفاوض لهذا الغرض . كل من النوعين من المفاوضات خلص إلى توصل أو اتفاق الدول على تحديد للتعريفات بالنسبة لبعض المنتجات عند مستويات معينة ، وهو ما يعني أنهم أخذوا على عاتقهم الالتزام بعدم زيادة التعريفات على تلك المنتجات لأعلى من مستوى الربط الخاص بكل منها والمطبق على تلك المنتجات . كما تمت الإشارة مسبقًا ، فإن المستويات الملزمة من التعريفات بالنسبة لكل عضو يتم تسجيلها في قائمة تسمى بالجدول الخاص بالعضو . عرضنا له لاحقًا لمثال للجدول .

خلال المفاوضات بشأن خفض التعريفات وربطها ، تم اتباع منهجين واسعين وهما :

1- التخفيض القائم أو المستمر من معادلة عامة أو مبدأ خفض التعريفة من خلال الثمن ، شاع تسميتها بأسلوب المعادلة .

2- التفاوض بالنسبة لكل منتج على حدة بناءً على طلبات وعروض بين الدول .

أسلوب أو طريقة المعادلة :

في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، عادة يتم تبني المنهج الأول . في البداية هناك مفاوضات بشأن المعادلة أو التركيبة أو المبدأ الذي ينبغي اتباعه .

عادة بعض عناصر المعادلة تكون كالتالي :

1- خفض التعريفات عبر الثمن بنسبة معينة خلال فترة من الزمن .

2- وضع مستوى أقصى لا يمكن للعضو تخطيه بفرض تعريفات على المواد التي تم ربطها .

3- وضع خفض عام لمتوسط المستوى التعريفي بنسبة معينة ، مع اشتراط بأن تكون هناك نسبة دنيا معينة من التخفيض لكل خط تعريفي ، وأن هذه التعريفة القصوى لا ينبغي أن تكون أعلى من مستوى معين .

4- وضع نسبة دنيا من الخطوط التعريفية ليغطيها الربط .

وبمجرد إقرار القاعدة أو المعادلة ، تبدأ الدول الأعضاء في إجراء التخفيضات ، والتي يتم بحثها ومناقشتها من قبل الأعضاء الآخرين وبعد ذلك الانتهاء منها .

الفصل الثاني

الوقايـــة
SAFEGUARDS

مقدمة : INTRODUCTION

المعتاد هو أنه ليس مسموحًا للعضو بتقييد الواردات إلى حدوده ، أو التصدير من حدوده . تتضمن المادة XI من جات 1994 قواعد بهذا الشأن ، وحظرت فرض القيود الكمية على الواردات أو الصادرات . النص بشأن التدابير الوقائية يمثل استثناءً مهمًا على الحظر العام للقيود الكمية على الواردات .

والتدابير الوقائية عبارة عن إجراءات تجارية وقائية تُتخذ بشكل مؤقت من قبل عضو للتخفيف عن الصناعة المحلية في الحالات التي يلحقها الضرر من زيادة الواردات . في أحوال معينة بإمكان العضو اللجوء إلى اتخاذ تدابير تجارية تقيد وارداتها على منتج ما حتى تتحقق الوقاية للصناعة المحلية .

طبيعة التدابير الوقائية : NATURE OF SAFEGUARD MEASURES

إن اتخاذ إجراءات وقائية يعني الانسحاب من أو تعديل في التنازلات التي قدمها العضو في اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالسلع : أو الإيقاف الكلي أو الجزئي ، الالتزامات الأخرى التي تم تحملها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع .

أمثلة على ما سبق هي :

1- سحب تنازل برفع التعريفة على منتج لمستوى أعلى من المستوى الملزم .

2- تحديد التعهد برفع المستوى التعريفي للواردات لأعلى من قيمة أو حجم معين .

كمثال على الأخير ، يمكن أن يكون في صورة فرض قيود كمية لتحديد استيراد منتج ما ، بما يعني إيقاف التعهد بعدم تقييد وارداتها .

شروط مسبقة لاتخاذ التدابير الوقائية :

PRECONDITIONS FOR TAKING SAFEGUARD MEASURES

يُتخذ الإجراء الوقائي لتوفير حماية وقتية للمنتجين لمنتجات معينة . إلا أن هناك بعض الشروط المسبقة التي ينبغي أن تكون قائمة قبل اتخاذ أي إجراء . هذه الأمور عرضنا لها أدناه .

العناصر الأساسية : Main Element

العناصر الأساسية للشروط المسبقة هي كالتالي :

1- ينبغي أن تكون الواردات من المنتج قد شهدت زيادة . ينبغي أن تكون هناك زيادة مطلقة ، أو زيادة نسبية مقارنة بالإنتاج المحلي

2- ينبغي أن تكون بكميات وبوضع من شأنه التسبب أو التهديد بتسبيب ضرر خطير للمنتجين المحليين للمنتجات المحلية الشبيهة أو المنافسة . مختلف الاصطلاحات المستخدمة هنا سيتم شرحها لاحقًا

توضيح لبعض الاصطلاحات Clarification of Some Terms

يتكرر حدوث أو ذكر بعض التعبيرات للعناصر الأساسية للشروط المسبقة وهو ما يقتضي التوضيح . هذه التعبيرات هي «ضرر شديد» «مشابه» أو منتج «منافس مباشر» و«صناعة محلية» .

زيادة نسبية : *Relative Increase*

«الزيادة في الواردات بالنسبة للإنتاج المحلي» يمكن شرحها بشكل أفضل من خلال مثال . دعنا نفترض أن كلاً من الإنتاج المحلي والواردات من منتج معين في الماة ويالتالي ، فإن قيام الضرر الخطير ينبغي أن يتم بحثه على أساس حالة بحالة . حدة و0 ومع هذا ، فقد تم وضع بعض الإرشادات . أحدها يتمثل في تقييم بعض العوامل لآن ، العامة مثل :
ارتفعت إلى 20% . هذا هو وضع تكون الواردات فيه قد زادت بالنسبة للإنتاج المحلي ، وهذا على الرغم من أنه من الناحية الفعلية انخفض حجم الواردات .

إضرار خطير : *Serious Injury*

لم يتم وضع معيار محدد في الاتفاق أو في الجات 1994 لتحديد وجود الضرر الخطير . كل ما قيل إن الضرر الخطير يعني «تدميراً كليًا ملحوظًا» لوضع الصناعة المحلية .

وبالتالي ، فإن قيام الضرر الخطير ينبغي أن يتم بحثه على أساس حالة بحالة .
ومع هذا ، فقد تم وضع بعض الإرشادات . أحدها يتمثل في تقييم بعض العوامل العامة مثل :

1- معدل أو كمية الزيادة في الواردات من المنتج سواء من حيث الحجم الكلي أو مقارنًا بالناتج المحلي .
2- الحصة من السوق المحلية التي تأثرت بالزيادة في الواردات .
3- التغير في مستوى المبيعات ، الإنتاج ، الإنتاجية ، تعظيم القدرة ، الأرباح والخسائر والعمالة .

أما التهديد بالضرر الخطير فيعني أن الضرر الخطير أصبح أمرًا واضحًا ومحتومًا وجود هذا الإمكان يتم تحديده على أساس الحقائق وليس مجرد فقط الادعاءات أو الإمكانية البعيدة .

إجراءات اتخاذ التدابير الوقائية :

PROCEDURE FOR TAKING SAFEGUARD MEASURES

لقد تحدد بوضوح الإجراء الذي ينبغي على العضو اتباعه قبل اتخاذ التدابير الوقائية . . تتضمن السطور التالية عرضًا لمختلف الخطوات المهمة لاتخاذ الإجراء :

السلطة المختصة : Competent Authority

على الدولة العضو تحديد السلطات المختصة التي ستتولى التحقق من قيام الشروط المسبقة مثل اتخاذ الإجراءات الوقائية . كما أن على العضو وضع إجراءات التحقيق تلك . مثل تلك الإجراءات ينبغي نشرها بطريقة تمكن الحكومات والتجار من التكيف والتعامل معها . فمن المفترض قيام جميع الدول الأعضاء بتحديد السلطات المختصة وإجراءات التحقيق قبل الآن . ومع هذا ، إذا لم يكن العضو قد قام بمثل هذا التحديد ، فإنه ينبغي القيام به قبل أول عملية البدء في اتخاذ أول إجراء وقائي .

التحقيق : Investigation

إن التحقق مما إذا كانت الشروط المسبقة قائمة أم لا ، لاتخاذ الإجراء الوقائي ينبغي أن يعهد به إلى السلطة المختصة والتي ينبغي عليها إجراء التحقيق وفقًا للإجراءات المحددة .

Notification and Public Notice and Public Hearing

عند البدء في عملية التحقيق ، فإن على العضو إبلاغ لجنة الوقاية بشأن هذا التحقيق ، من خلال إعطاء أو تقديم المبررات التي استدعت البدء في العملية . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه ينبغي تقديم بيان عام لجميع الأطراف المعنية مثل المستوردين والمصدرين وغيرهم .

على السلطة المختصة إجراء استماع عام أو استخدام وسيلة بديلة مناسبة . . المهم هو أن تتمكن الأطراف المعنية من :

1- تقديم دليل وكذلك عرض آرائهم بشأن :

(أ) قيام الشروط المسبقة .

(ب) بحث ما إذا كان تطبيق الإجراء الوقائي سيكون محققًا للمصلحه العامة أم لا .

2- الإجابة على الدليل ، والآراء والمناقشات من قبل الأطراف الآخرين .

إذا ما قدم أي طرف معلومات سرية ، فإن عليه تقديم ملخص معلن عن تلك المعلومات لتقديمها للعامة . بالطبع ، فإن المعلومات الأصلية سيتم التعامل معها على أنها معلومات سرية . إذا لم يتم تقديم الملخص فإنه ينبغي تقديم مبررات لعدم تقديمه .

ربما ترى اللجنة عدم القناعة بالمعلومات التي يُدَّعىَ بأنها معلومات سرية إذا :

(أ) ما وجدت أن طلب السرية لم يجد له ما يدعمه .

(ب) لم يكن الطرف مستعداً للسماح بعرضها في صورة ملخص .

(جـ) لم يكن هناك ما يثبت من مصادر مناسبة أخرى بأن المعلومات صحيحة .

تحديد الحقائق والنتائج والخلاصات :

Determination of Facts, Findings and Conclusions

على السلطة المختصة تحديد الحقائق التالية :

1- ما إذا كانت هناك زيادة مطلقة أو نسبية في استيراد المنتج .

2- ما إذا كان هناك ضرر شديد أو تهديد بمثل هذا الضرر الشديد قد حدث للصناعة المحلية .

3- ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين الزيادة في الواردات والضرر الخطير أو التهديد به . (إذا ما كانت هناك عوامل غير الزيادة في الواردات قد تسببت في الضرر للصناعة المحلية في الوقت نفسه ، فإنه لا ينبغي أن يُعزى الضرر إلى الزيادة في الواردات) .

وعند اختتام التحقيق ، فإن على السلطة المختصة إصدار تقرير يوضح النتائج ، وما خلصت إليه بشأن جميع المسائل سواء من حيث الواقع أو القانون . ينبغي أن يتضمن التقرير تحليلاً مفصلاً للحالة ، ما يثبت أهمية العوامل التي تم فحصها ومبررات النتائج المعينة التي تم التوصل إليها . كل تلك الأمور ينبغي أن يتم تحديدها في التقرير : فليس من الكافي القول بأن هذه الأمور متاحة في سجلات سلطة التحقيق .

تطبيق التدابير الوقائية : Application of Safeguard Measures

بمجرد التوصل إلى نتيجة مقتضاها أن هناك ضرراً خطيراً أو تهديداً بمثل هذا الضرر على أثر زيادة الواردات ، فإن على البلد العضو إبلاغ لجنة الوقاية بشأنه . وقبل الدخول الفعلي في اتخاذ إجراء وقائي ، فإن على العضو اتباع إجراءات معينة كما يلي :

التشاور : *Consultation*

قبل تطبيق أو توسيع تطبيق الإجراء الوقائي ، فإن على العضو تقديم إشعار إلى جميع الدول الأعضاء ذات المصالح التصديرية الكبرى للمنتج ، وأن يدعوها للتشاور .

بعد التشاور ، إذا ما قرر العضو في النهاية اتخاذ إجراء وقائي ، فإنه بإمكانه فعل ذلك . والإجراء يمكن أن يكون صورة من الصور التالية :

1- إجراء تعريفي ، مثل زيادة رسم الاستيراد لأعلى من المستوى الملزم ، فرض المزيد من الأعباء أو الضرائب ، وضرائب تعويضية على المنتج ، أو فرض حصة تعريفية مثل أن يتم فرض حصة للواردات التي تتم عند التعريفات الأدنى ، وفرض تعريفة أعلى على الواردات التي تزيد على الحصة .

2- التدابير غير التعريفية ، تثبيت حصص عالمية للاستيراد ، فرض تراخيص إلزامية وأذون استيراد وغيرها من الإجراءات المشابهة للرقابة على الاستيراد أو تطبيق مشروع إيداع الاستيراد . في بعض الأحيان ، قد يتخذ العضو كلاً من التدابير التعريفية وغير التعريفية في آن واحد على ذات المنتج .

على العضو إبلاغ لجنة الوقاية بشأن قراراته بتطبيق الإجراء الوقائي .

حدود معينة : Specific Limitations

الحدود المعينة على فترة أو مدة الإجراء الوقائي هي كالتالي :

1- عندما يكون الإجراء الوقائي في صورة تعديل حصة (مشروحة أعلاه) فإن الفترة الزمنية القصوى للإجراء ستكون أربع سنوات . هذه المدة الزمنية القصوى ستشمل فترة الإجراء العاجل إذا ما كان قد تم تطبيق الإجراء على أساس الاستعجال كما عرضنا .

2- لا ينبغي أن تتعدى فترة الإجراء العاجل مدة 200 يوم .

3- في حالات أخرى ، فإن الفترة مبدئيًا قد تصل إلى 4 سنوات ، إلا أنها يمكن أن تمتد (إجمالي الفترة الزمنية لا ينبغي أن تتعدى 8 سنوات) ، إذا ما تمكنت السلطة المختصة للدولة من تحديد :

(أ) أن استمرار الإجراء الوقائي ضروري لعلاج أو لمنع الضرر الخطير .

(ب) أن هناك دليلاً بأن الصناعة المحلية بصدد التكيف أو التحول .

بهذا التحديد ، فإن على السلطة المختصة اتباع إجراءات مشابهة لتلك الواجبة في التحقيق المبدئي لاتخاذ إجراء وقائي .

عنصر أساسي :

إذا لم يرض الأعضاء المضارون بالإجراء الذي تم اتخاذه أو بالتعويض الذي تم إعطاؤه ، فإن لهم الخيار في إيقاف العمل بتنازلات معادلة أو أي التزامات بمقتضى جات 1994 فيما يتعلق بتجارة العضو مطبق الإجراء الوقائي .

لم يتم وضع معيار معين لتحديد ما يعد تنازلات معادلة كبرى أو أي التزامات . دخلت هذه المسألة حيز الاهتمام لأكثر من مرة ، إلا أن الأعضاء اختلفوا في هذا الشأن ، على سبيل المثال ، في عام 1982 ، رفعت استراليا مسألة المعادل للإجراءات الانتقامية الأوروبية ضد تقييد استراليا للواردات من مواتير السيارات . في عام 1985 أبرزت كندا مسألة مشابهة للمعادل المقترح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بالإجراءات التعويضية كرد على تقييد كندا للواردات من الأحذية . عبر الأعضاء عن آرائهم في هذا الشأن ، إلا أن المسألة تركت للتسوية بين الأطراف المعنيين .

تأجيل تنفيذ الإجراء الوقائي :

لا يمكن تنفيذ هذا الحق في الإيقاف خلال السنوات الثلاث الأولى من تطبيق الإجراء الوقائي للاعتبارات التالية :

1- أنه تم اتخاذ الإجراء الوقائي استجابة أو ردًا على الزيادة المطلقة في الواردات .

2- ضرورة اتفاق الإجراء الوقائي مع نصوص وقواعد اتفاق الوقاية .

قبل تطبيق إيقاف العمل بالإجراء ، فإن على العضو إبلاغ لجنة الوقاية ، ويمكن بعد ذلك تطبيق الإيقاف بعد انقضاء 30 يومًا من تاريخ تسلم اللجنة للطلب أو البلاغ .

تدابير المنطقة الرمادية : GREY-AREA MEASURES

طبيعة الإجراءات : Nature of Measures

إن أكبر مشكلة واجهت الجات هي ما يتعلق بما عُرف «بتدابير المنطقة الرمادية» . على مدى فترة من الزمن ، طبقت العديد من الدول تدابير مقيدة للتجارة ، والتي كانت تتعارض مع جات 1994 ، أحيانًا كانت تلك تتم في صورة أحادية الجانب ، ولكن في الغالب ، كانت تتم تنفيذاً لاتفاقات بين الدول . تتمثل الأمثلة الأكثر شيوعًا في القيد الاختياري على التصدير أو ترتيبات التسويق الملزمة ونظراً لشرعيتها المشكوك فيها ، أطلق على تلك التدابير «تدابير المنطقة الرمادية» .

عملية التطبيق : Process of Application

تبدأ العملية بزيادة الواردات من منتج معين ، والذي يتم النظر إليه على أنه يؤثر بالسلب على المنتجين المحليين في الدولة . يكون الإجراء العادي في صورة البدء بإجراء بالاتفاق مع المادة XIX من جات 1994 . إلا أن هذه العملية قد تتطلب إتخاذ إجراء مقيد بصفة عامة والاستعداد للتطبيق . ربما ينزعج كبار الشركاء التجاريين من تلك العملية ويفكرون في الرد الانتقامي . ولهذا فإن الدول المعنية بزيادة الواردات ربما تحد من الإجراء المقيد إلى تلك الدول المصدرة والتي تعتبر ضعيفة نسبيًا ، ولا تكون قادرة على توفير مقاومة أو حماية كبيرة . طبيعيًا ، الهدف أو المستهدف غالبًا في كل الحالات ستكون هي الدول النامية .

الفصل الرابع

القيود الفنيـــة على التجـارة

TECHNICAL BARRIERS TO TRADE

مقدمة : INTRODUCTION

أحيانًا ما تضع الحكومات قواعد واشتراطات فنية ملزمة على منتجات لاعتبارات الأمان والصحة والبيئة . تضع تلك الحكومات أيضًا ، بل وتشجع وضع معايير غير ملزمة للمنتجات ، بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة . في غياب المعايير ، سيصمم المنتجون إنتاجهم لإشباع حاجات المستهلكين الفرديين ، وهو أمر سيكون معرقلاً ومكلفًا . والمعايير شائعة القبول ، ستجعل من الممكن إيجاد تصميمات موحدة ، آلية ، أدوات ومدخلات ، تتمخض عن التوفير في الإنتاج وضمان الجودة ، وستساعد أيضًا المستهلكين والذين تكون لديهم الثقة عند شراء منتج وضع عليه مستوى الجودة . ومعروف أن المنتج ملتزم بتلك المعايير .

ومع هذا ، فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحيانًا استخدامها كعوائق أمام الواردات ، وبالتالي تدمر التجارة الدولية ، ولهذا فقد تم وضع ضوابط تفصيلية في هذا الشأن .

بتعلق بالضوابط والمعايير المفروضة على المنتج ، وللحد من إمكانية أن تستخدم لأغراض تقييد التجارة ، حفزت الحكومات لتبني معايير دولية كلما كانت متاحة . تم تشجيعها أيضًا على المشاركة الكاملة في وضع المعايير الدولية .

يغطي الضوابط في مجال الاشتراطات الفنية والمعايير ، ثلاثة عناوين رئيسية وهي تتعلق بـ :

1- وضع الضوابط الفنية .

وهذه تنظمها وتضعها الحكومات ، والحكومات ملزمة باتباعها .

2- وضع المعايير :

وهذه تضعها أجهزة المعايير الحكومية ، والتقيد بالمعايير ليس إجباريًا .

3- تحديد التوافق مع تلك الضوابط والمعايير .

القواعد أو (الضوابط) الفنية : Technical Regulations

القواعد الفنية هي مجموعة القواعد التي تضع :

1- وصف المنتج .

2- العمليات المرتبطة وطرق الإنتاج .

3- النصوص الإدارية المطبقة ، التي يكون تطبيقها ملزمًا .

هذه يمكن أن تغطي أيضًا ، (1) مصطلحات ، (2) أوصافًا ، (3) متطلبات التغليف ، تعليم أو تمييز للمنتج المطبق على (1) المنتج ، (2) العملية أو طريقة الإنتاج .

لتوضيح المسألة ، دعنا نأخذ مثالاً لصناعة الأغذية . إذا لم يكن لدى المصنع مستوى كاف من النظافة إذ إنه يستخدم مواد كيميائية ضارة ، فإن القذارة أو الكيماويات قد تؤثر على جودة الأغذية المصنعة . دعنا الآن نضع في الاعتبار مشكلة دخان مصنع ، والذي يزيد من تلويث المنطقة المحيطة ، فعلى الرغم من أن ذلك قد لا يؤثر على جودة أو أوصاف الغذاء المصنَّع الذي أنتجه هذا المصنع . إن القواعد الفنية بمقتضى الاتفاق سيتم وضعها لوضع مستوى من النظافة أو بالنسبة للكيماويات المستخدمة في التصنيع ، ولكن ليس من أجل نشر الدخان .

المعايير : Standards

يتم اعتماد المعايير الموضوعة من قبل جهاز معترف به . تضع تلك المعايير قواعد وإرشادات بشأن أوصاف المنتجات والعمليات المرتبطة وطرق الإنتاج . هذه يمكن أن تغطي أيضًا مصطلحات رموز أغلفة ، وضع علامات أو إشارات لتطبق على منتج أو عملية أو طريقة إنتاج . المعايير ليست ملزمة ، إلا أن أهميتها تكمن في حقيقة أن المنتجات التي تتوافق معها غالبًا ما يقبلها المستهلكون لأنه يفترض فيها الجودة .

إجراء تقدير المطابقة : Conformity Assessment Procedure

يُستخدم إجراء تقدير المطابقة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، لتحديد ما إذا كانت المتطلبات المقصودة في الاشتراطات الفنية أو المعايير قد تم إعمالها أم لا . هذه يمكن أن تتضمن إجراءات (1) وضع تمازج ، الاختبار والفحص . (2) التقييم ، المراجعة ، وضمان المطابقة ، (3) التسجيل ، والاعتماد والقبول .

استثناء من الغطاء : EXCLUSION OF COVERAGE

جميع المنتجات ، سواء كانت صناعية أو زراعية تغطيها قواعد الاتفاق ، ما عدا الاستثناءين التاليين :

1- **إجراءات المشتروات الحكومية ليست خاضعة لهذا الاتفاق ، هي خاضعة لاتفاق المشتروات الحكومية .**

2- **لا ينطبق الاتفاق على التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والتي يغطيها الاتفاق الخاص بتطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية .**

القواعد التي تضعها أجهزة الحكومة المركزية :

Regulations of Central Government Bodies

إذا ما أملت أي دولة أعمال قواعدها الخاصة بها ، فإنه ينبغي اتباع ضوابط معينة . هناك مجموعات مختلفة من القواعد بشأن الاشتراطات الفنية من قبل أجهزة الحكومة المركزية ، وتلك التي تصدر عن الحكومات المحلية والهيئات غير الحكومية . هذا الجزء الفرعي يناقش القواعد الموضوعة من قبل أجهزة الحكومة المركزية .

أهداف مشروعة : *Legitimate Objectives*

يمكن أن يتم إعداد واتباع وتطبيق قائمة توضيحية بالأهداف المشروعة لوضع الضوابط الفنية ، وهذه مسألة نظمها اتفاق القيود الفنية على التجارة . هذه الأهداف تتضمن (1) متطلبات الأمن القومي ، (2) منع الممارسات الخادعة ، (3) حماية الصحة الإنسانية والأمان ، (4) حماية حياة أو صحة الحيوان ، (5) حماية الحياة والصحة النباتية ، (6) حماية البيئة .

هذه ليست قائمة جامعة ، إذ بإمكان الأعضاء وضع أهداف أخرى لم تتم الإشارة إليها في الاتفاق .

المتطلبات : Requirements

عناصر أساسية :

إن الضوابط بشأن القواعد الفنية هي كالتالي :

1- لا بد وأن تحظى المنتجات المستوردة بالمعاملة القومية ، كما ينبغي أن تحظى بمعاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة للمنتجات المشابهة ذات المنشأ المحلي . من الناحية العملية ، هذا يعني أن المنتج المستورد لا يمكن أن يخضع للمزيد من القواعد عن تلك التي يخضع لها المنتج المحلي المشابه .

2- يتم تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، أي أنه لا ينبغي أن يكون هناك تمييز بين المنتجات المتشابهة من مختلف الدول الأعضاء . وهذا قد يعني أنه لا يمكن أن **تكون هناك قواعد للتطبيق على منتج معين من دولة عضو بعينها والتي لا تطبق على منتج مشابه قادم من الدول الأعضاء الأخرى .**

3- **لا ينبغي أن تخلق القواعد عوائق وعقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية .**

إجراء لوضع القواعد أو الاشتراطات الفنية :

Procedure for Formulation of Regulations

شروط مسبقة :

إذا ما رغب العضو في وضع قاعدة فنية ، فينبغي اتباع إجراء معين بشأن النشر المسبق إذا :

1- ما كان للاشتراط الفني أثر ملحوظ على تجارة الأعضاء الآخرين .

2- لم يكن هناك معيار دولي قائم بهذا الشأن .

3- ما كانت الاشتراطات الفنية لا تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة .

إن ما سيشكل «آثاراً ملحوظة» لم يتم تحديده . فربما يتم إيضاحه بشكل أكبر من خلال العمل باتفاق القيود الفنية على التجارة .

الملاحظات والنشر المسبق :

إن على العضو الذي يرغب في إعمال القواعد الفنية اتخاذ الخطوات التالية :

1- إرسال إشارة إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية تنطوي على تفاصيل القواعد ، والمنتجات التي تشملها ، الأهداف المرجو تحقيقها ومعقولية القواعد .

2- نشر إشارة توضح أن العضو ينوي وضع قاعدة ، وبالتالي فإنه يكون بإمكان الأعضاء المعنيين في الدول الأعضاء معرفتها .

3- إعطاء فترة زمنية كافية للدول الأعضاء الأخرى لتقديم تعليقات ، ومناقشة تلك الملاحظات إذا ما طلب منها ذلك ، وأخذ تلك الملاحظات والنتائج المستخلصة من المناقشات في الحسبان عند وضع القواعد .

مسموح للجنة المعنية بالقيود الفنية على التجارة ضمان حدود زمنية معينة مستثناة من الالتزامات في حالة الدول النامية . في حين لو تم اعتبار هذا ، فإن اللجنة تأخذ في اعتبارها :

1- مشكلات معينة فيما يتعلق بوضع وتطبيق القواعد الفنية والمعايير وإجراءات المطابقة .

2- الاحتياجات التجارية والتنموية للدول النامية الأعضاء .

3- مرحلة التطور التكنولوجي للعضو ، والتي ربما يكون لها تأثير في قدرته على التفعيل الكلي للالتزامات بمقتضى الاتفاق .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك بعض الترتيبات الخاصة ذات الصلة والمهمة فيما يتعلق بالدول النامية الأعضاء :

1- في الوقت الذي يتم فيه إعداد وتطبيق القواعد ، المعايير وإجراءات تقدير المطابقة للمعايير ، فإن على العضو ضمان عدم خلق عراقيل غير ضرورية أمام صادرات الدول النامية الأعضاء .

2- من المعترف به أن الدول النامية الأعضاء ليس متوقعًا منها استخدام المعايير الدولية كأسس لبناء القواعد الفنية الخاصة بها والمعايير وإجراءات تقدير المطابقة .

3- ينبغي أن يتم الوضع في الحسبان المشكلات الخاصة بالدول النامية والمتعلقة بالمشاركة في أجهزة المعايرة الدولية ، وذلك لتسهيل مشاركتها في مثل تلك الأجهزة .

4- ينبغي أن يتم تقديم المساعدة الفنية لتلك الدول لتفعيل التزاماتها بمقتضى الاتفاق .

الفصل الخامس

التدابير الصحية والصحة النباتية
SANITARY AND PHYTOSANITARY MEASURES

مقدمة : INTRODUCTION

بإمكان العضو تطبيق تدابير مقيدة للتجارة لحماية الحياة أو الصحة الإنسانية ، وحماية الحياة والصحة النباتية والحيوانية . في السابق ، مثل هذا الإجراء يمكن- بصفة عامة- اتخاذه بمقتضى «تنظيم الاستثناء العام» الذي تضمنته المادة XX من جات 1994 . ولكن الآن ، فإن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، أفرزت تنظيمًا تفصيليًا في هذا المجال ، والذي تضمن الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية .

تعريفات : DEFINITIONS

إن الاشتراطات الصحية والصحة النباتية هي تلك التي تطبق من أجل :

1- حماية (أ) الحياة والصحة الإنسانية (ب) حياة وصحة الحيوان من المخاطر الناشئة عن : الفساد أو التلوث السلعي / التسمم / الأمراض التي يسببها تسمم الأغذية / والمشروبات والمواد الغذائية

2- حماية (أ) الصحة والحياة الحيوانية (ب) حياة أو صحة النبات من المخاطر الناشئة عن :

دخول وإقامة وانتشار الأمراض ، والأجسام التي تحمل الأمراض ، والأمراض التي تحملها كائنات .

3- حماية حياة وصحة الإنسان من المخاطر الناشئة عن :

الأمراض التي تحملها الحيوانات والنباتات أو منتجاتها ، أو عن دخول أو نشوء أو انتشار الآفات .

4- منع أو الحد من الأضرار الناشئة من :

دخول أو توالد أو انتشار الآفات .

طبيعة الاشتراطات الصحية والصحة النباتية :

NATURE OF SPS MEASURES

إن الاشتراطات الصحية والصحة النباتية ، يمكن أن تكون في صورة قوانين ، تشريعات ، متطلبات ، إجراءات أو قرارات . وهذه بعض المواد التوضيحية التي ربما تغطيها تلك :

1- معيار المنتج النهائي .

2- العمليات وطرق الإنتاج .

3- الاختبار ، الفحص ، الترخيص وإجراءات الاعتماد .

4- معاملة الحجر الصحي ، متضمنة متطلبات أدوات نقل للحيوانات والنباتات ، أو متطلبات للمواد الضرورية لبقائها على قيد الحياة خلال عملية النقل .

5- الطرق الإحصائية ، إجراءات العينة وطرق تقدير الخطر .

6- متطلبات التعبئة والعنونة المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي .

تقييم الخطر : ASSESSMENT OF RISK

ينبغي أن يكون التدبير مبنيًا على تقدير للمخاطر ، بالوضع في الحسبان فنون تقدير الخطر التي طورتها المنظمات الدولية المعنية .

ينبغي أن يوضع في الاعتبار – عند تقدير الخطر – الدليل العلمي القائم ، عمليات الفحص ذات الصلة ، طرق الاختبار والتعيين ، انتشار أمراض معينة أو آفات معينة ، وجود مناطق آفات مفتوحة أو مناطق أمراض مفتوحة ، الأوضاع البيئية ذات الصلة والحجر الصحي وصور المعاملة الأخرى .

عند تحديد مستوى الحماية الملائم ، فإن على العضو أن يضع في الحسبان العوامل الاقتصادية ذات الصلة كالضرر المحتمل في صورة فَقْد في الإنتاج أو المبيعات في حالة الدخول أو ميلاد أو انتشار الآفات أو الأمراض ، تكلفة الحماية والرقابة أو القضاء على الآفات أو الأمراض والتكاليف ذات الصلة بالأساليب البديلة للحد من الخطر .

وعند تحديد مستويات الحماية ، ينبغي أن يوضع في الحسبان هدف وضع الآثار التجارية السلبية عند الحدود الدنيا .

الشفافية، النشر، الإبلاغ، نقطة الملاحظة ،

TRANSPARENCY, PUBLICATION, NOTIFICATION, ENQUIRY POINT

إجراءات لإعمال اشتراطات الصحة والصحة النباتية ،

Procedure For Introducing Sps Measures

عرض الاتفاق الخاص باشتراطات الصحة والصحة النباتية للإجراءات لاتخاذ تدابير صحية في حالات معينة .

الحالات أو (الأوضاع) ، The Situations

1- المعايير الدولية ، الإرشادات أو التوصيات بشأن موضوع معين غير موجود .

2- عندما تكون تلك المعايير قائمة ، فإن التنظيم المقترح بالنسبة للعضو ليس واجبًا أن يكون مماثلاً تمامًا للقواعد الدولية ذات الصلة ، الإرشادات أو التوصيات .

3- عندما تكون القواعد المقترحة تحمل أثرًا ملحوظًا على تجارة الأعضاء الآخرين

تنبيهات، مناقشات، تعليقات ، Notices, Discussions, Comments

في مثل تلك الأوضاع ، فإن على العضو اتباع الإجراءات التالية :

1- ينبغي نشر التنبيه أو الإعلان وذلك حتى يستطيع أن يكون الأعضاء المعينون قادرين على التكيف مع الإجراء .

2- ينبغي تقديم الإعلان إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية ، متضمنًا وصفًا مختصراً للمقترح ، وكذلك الهدف منه ومبرراته ، وذلك حتى يمكن للسكرتارية إبلاغ الأعضاء الآخرين بشأنه .

3- ينبغي منح الأعضاء الآخرين الوقت الكافي لتقديم تعليقاتهم ، وكذلك المجال للمناقشات .

4- ينبغي أن يوضع في الحسبان التعليقات ونتائج المناقشات .

في الأوضاع العاجلة ، يمكن للعضو المضي في تطبيق الإجراء دون اتباع تلك الإجراءات ، ولكن ينبغي القيام بالإجراءات المشار إليها أعلاه فوراً عقب تطبيق

الفصل السادس

الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار
TRADE-RELATED INVESTMENT MEASURES (TRIMs)

مقدمة : INTRODUCTION

أحيانًا ما تفرض الحكومات شروطًا على الاستثمار ، بعض من تلك الشروط ترتبط بالتجارة والبعض الآخر ليس كذلك . على سبيل المثال ، فقد تشترط الحكومة قيام الشركة بالاستثمار إذا ما كانت مملوكة لوطنيين مقيمين ، أو أنها قد تفرض قيوداً على إعادة الأرباح للخارج (الدولة الأم) أو قيوداً على استيراد المواد الخام أو تصدير المنتجات . القيود على الاستيراد والتصدير المرتبط بالتجارة في السلع ، في حين أن الأخرى- أي القيود المتعلقة بملكية الشركة أو تحويل الأموال من الدولة- تتعلق بمسائل غير تجارية .

يغطي الاتفاق الخاص بالتدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار القيود على الاستثمار والتي ترتبط بالتجارة في السلع . ومن ثم فإن . التدابير التي تخرج عن مجال التجارة في السلع لا يغطيها هذا الاتفاق .

دعنا ثانية نأخذ المثال التوضيحي الخاص بالاستثمار في مصنع الحديد . ليس مسموحًا للعضو وضع الشروط التالية على الاستثمار :

مثال

1- لا ينبغي على المصنع استيراد الفحم المعدني ، أو أن لا تتعدى قيمة واردات الفحم المعدني حد 75% من قيمة التصدير للإنتاج المحلي للشركة .

2- ينحصر الصرف الأجنبي لاستيراد الفحم المعدني والحديد الخام في حدود 50% من إجمالي الصرف الأجنبي الذي حصلت عليه الشركة من الخارج .

3- لا ينبغي على الشركة تصدير أشكال معينة من الحديد ، أو أن مليون طن من أعمدة الحديد ينبغي أن تبقى للاستخدام المحلي ، أو فقط 50% من الإنتاج المحلي يسمح بتصديرها .

الباب الرابع

تدابير لمواجهة التجارة غير العادلة

MEASURES AGAINST UNFAIR TRADE

يمكن لبعض الممارسات الحكومية أن تؤدي إلى منافسة غير عادلة أو ميزات تنافسية غير عادلة لشركاتها والتجارة الدولية ، أحياناً . حتى الشركات قد تلجأ إلى القيام بممارسات أو إجراءات غير عادلة لتحسين طموحاتها التصديرية . توفر اتفاقات منظمة التجارة العالمية صوراً للعلاج من الممارسات غير العادلة . على وجه الخصوص ، تم تغطية نوعين من الممارسات وهما ، الدعم الذي تقدمه الحكومة والإغراق الذي قد تلجأ إليه الشركات . لقد تم تغطية هذين الموضوعين المنفصلين باتفاقين منفصلين ، واللذين ستتم مناقشتهما في هذا الجزء . هذان الموضوعان هما :

1- الدعم والتدابير المثلية .

2- مكافحة الإغراق .

الفصل الأول

الدعم والإجراءات المضادة

SUBSIDIES AND COUNTERVAILING MEASURES

مقدمة : INTRODUCTION

الممارسة غير العادلة : Unfair Practice

يكمن الدعم في المزايا التي تقدمها الحكومات إلى المنتجين والمصدرين للمنتجات ، والذي يترتب عليه تحسين لأوضاعهم التنافسية في التجارة الدولية وبالتالي إعاقة المنافسة . وبناء عليه ، فإن الدعم يعتبر بصفة عامة ممارسة غير عادلة . ومع هذا ، فإنه يمكن لبعض صور التسهيلات والمساعدات التي تقدمها الحكومات ذات طبيعة عامة مثل تسهيلات البنية الأساسية وتشمل الطرق والاتصالات ... الخ ، والتي ليست ذات طبيعة مساعدة موجهة أو معينة للمنتجين والمصدرين ، والتي بالتالي لا يتم تصنيفها على أنها ممارسة غير عادلة . وبهدف تحقيق الحماية في مواجهة الممارسات غير العادلة ، تم وضع قواعد واضحة لتعريف ما يعتبر دعمًا ، وما هي أنواع الضوابط التي تم وضعها ، وما هو التخفيف إذا لم يلتزم عضو بمثل تلك الضوابط .

أحيانًا ما تقدم الحكومات دعمًا للتصدير : على سبيل المثال ، الدفع النقدي الكلي على أساس كمية أو قيمة التصدير لمنتج ما أو الدفع لجزء من تكاليف الشحن . أحيانًا ما يقدم الدعم للإنتاج المحلي : على سبيل المثال ، توفير مواد خام بأسعار مدعمة لإنتاج منتج معين أو للاستثناء من دفع بعض الضرائب أو توفير إقراض منخفض الفائدة : تنطبق القواعد التي تحظر الدعم على دعم الإنتاج المحلي أيضًا ، حتى ولو لم يكن هذا المنتج قد قصد تصديره .

الآثار المختلفة للدعم : Differing Effects of Subsidies

فيما يتعلق بالدعم ، هناك آثار مختلفة للدعم في الدولة المستوردة . إن استيراد منتجات تم دعمها ، ربما يضر بصناعة الإنتاج المحلي ، إلا أنها قد تفيد المستهلكين والصناعات المستخدمة ، حيث إن لديهم الإمكانية لشراء المنتج بأسعار منخفضة ، وكذلك خيارات أوسع للمصادر التي يشترون منها . من الممكن للدعم أن يكون ذا أثر إيجابي على الأسعار وعلى جودة المنتجات المتوافرة في الدولة المستوردة . إلا أن الضغط في الدول المستوردة غالبًا ما يمارس من قبل الصناعات الإنتاجية ، بدلاً من المستهلكين أو الصناعات الاستهلاكية (أو التي تدخل المنتج المستورد في صناعاتها) . ولهذا ، فإن هناك ضغطًا أو دفعًا قويًا لاتخاذ إجراء في مواجهة الدعم أكثر من العكس .

ما هو الدعم؟ WHAT IS A SUBSIDY

إذا ما كانت هناك مساهمة مالية من قبل الحكومة ، أو إذا كانت هناك مساندة في السعر أو الدخل ، أو إذا ما كانت أي من تلك المساعدات تحقق مزايا للإنتاج أو التصدير ، فإن الدعم يكون قائمًا .

حتى ولو تعلق الأمر بهيئة عامة ، ولا ترتبط مباشرة بالحكومة ، توفر تلك المزايا فإنه يكون هناك دعم .

بعض الأمثلة الشائعة هي : المساندة النقدية للتصدير ، مستويات منخفضة لأسعار الفائدة أو الائتمان ، شحن منخفض التكلفة . . .الخ .

أوضح اتفاق الدعم والتدابير المثلية بشكل أكبر الصور والمساهمات المالية من قبل الحكومات أو الهيئات العامة . وهذه قد تأخذ الأشكال التالية :

1- النقل المباشر للتمويل ، مثل المساعدات النقدية أو المنح والقروض أو إمكانية النقل المباشر للتمويل أو المسؤولية مثل ضمان القروض .

2- عدم تجميع العوائد مثل الائتمان الضريبي .

3- تسهيلات السلع والخدمات (بخلاف البنية الأساسية العامة) ، أو شراء السلع .

مثل تلك التدابير ستُعامل على أنها دعم ، حتى ولم تقم بها الحكومة بشكل مباشر ، ولكن تقدم تمويلاً لآلية التمويل للقيام بأي من تلك الوظائف ، أو توجيه مؤسسة خاصة للقيام به .

الدعم المسموح به (الذي لا يتخذ إجراء في مواجهته) :

PERMISSIBLE (NON-ACTIONABLE) SUBSIDIES

العناصر الأساسية : Main Elements

هناك نوعان من الدعم المسموح بهما ، بمعنى أنه عادة لا يسمح باتخاذ إجراء مضاد في مواجهتهما ، وهذان النوعان من الدعم هما :

1- الدعم الذي هو من طبيعة عامة . مثل الدعم الذي لا يقتصر أو ليس مقصوداً به مشروعات معينة (وحدات صناعية) أو صناعات (مختلف القطاعات الصناعية) .

2- الدعم الذي على الرغم من أنه محدد ، إلا أنه قُصد به أو موجه إلى (أ) البحوث ، (ب) تطوير المناطق المحرومة (ج) الأغراض البيئية ، كما سيتم إيضاحه لاحقًا ، ومع هذا ، فإن صور الدعم المسموح بها لا تحظى بحصانة مطلقة من اتخاذ تدابير مضادة . فهي من الممكن أن تكون محلاً لاتخاذ إجراءات في حالات الآثار السلبية الخطيرة الناتجة عن تطبيقها .

الدعم المحظور : PROHIBITED SUBSIDIES

عناصر أساسية : Main Elements

هناك نوعان من الدعم تم حظرهما وهما :

1- الدعم الذي يؤثر على الأداء التصديري (دعم التصدير ، المادة 1/3) .

2- الدعم الذي يستهدف التأثير على استخدام السلع المحلية من خلال سلع محسنة .

بعض الأمثلة : Some Examples

هناك بعض الأمثلة الواردة في القائمة التوضيحية وهي كالتالي :

1- الدعم الذي يكون في شكل مدفوعات مباشرة لشركة أو صناعة اعتماداً على الأداء التصديري .

2- تقديم مكافأة للصادرات من خلال أساليب الضبط النقدي أو الممارسات المشابهة .

3- النقل الداخلي وتكاليف الشحن على نقل الصادرات بشروط أكثر تفضيلاً من النقل الداخلي .

4- الإعفاء أو الاسترجاع لضرائب مباشرة إذا ما كانت تلك الخطوة ترتبط تحديداً بالصادرات (هناك استثناء مهم مقتضاه أن التأجيل للضريبة لم يعد دعماً إذا ما تم تحصيل تكلفة فائدة مناسبة) .

5- الإعفاء أو التخفيض للضرائب غير المباشرة فيما يتعلق بإنتاج أو توزيع المنتجات المصدرة بالزيادة عن ذلك الممنوح لمثل تلك المنتجات والمستخدمة للاستهلاك المحلي .

6- الإعفاء أو التخفيض أو التأجيل للضرائب غير المباشرة المفروضة على المراحل السابقة للسلع أو الخدمات المستخدمة في إنتاج المنتجات المصدرة بالزيادة عن تلك المعطاة للإنتاج المماثل ولكن للاستهلاك المحلي .

7- التأجيل أو الاسترجاع للرسوم المفروضة على التصدير بالزيادة على تلك المفروضة على مدخلات مستوردة تستهلك في إنتاج المنتج المصدر .

الفصل الثاني

مكافحة الإغراق
ANTI-DUMPING

مقدمة : INTRODUCTION

أحيانًا ما تقوم المشروعات بتصدير منتجاتها بأسعار منخفضة جداً حتى يمكنها السيطرة على الأسواق في الخارج والقضاء على المنافسة . مثل تلك الممارسات تسمى «إغراق» ، وقد تمت معاملتها على أنها ممارسة غير عادلة تضر بالتجارة الدولية . كل من الدعم والإغراق يعتبران ممارسات غير عادلة : الفارق هو أن الأول تقوم به حكومات أعضاء ، في حين أن الثاني تقوم به شركات أو مشروعات . وبناء عليه ، فإن الإجراء العلاجي فيما يتعلق بالدعم يستهدف العضو الداعم ويتخذ في مواجهة المنتج الذي تم دعمه والذي تم تصديره من خلال مختلف الشركات التابعة للدولة الداعمة ، في حين أن الإجراء فيما يتعلق بالإغراق يتم اتخاذه في مواجهة الشركات التي لجأت إلى تلك الممارسة . مثل تلك المشروعات التي لم تغرق المنتج لا يغطيها إجراء مكافحة الإغراق .

آثار الإغراق وتباين المصالح والضغوط :
EFFECTS OF DUMPING, VARYING INTERESTS AND PRESSURES

شأن الدعم ، فإن الإغراق له أثران مختلفان في الدولة المستوردة . إن السعر المنخفض للمنتجات المستوردة ربما يضر الصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة . ولكن في الوقت نفسه ، فإن المستهلكين والمستخدمين من الصناعة لهذا المنتج في الدولة المستوردة ربما يستفيدون من مثل هذا السعر المنخفض . ومع هذا ، فإن الأخيرين ليسا على مستوى عال من التنظيم وصوتهما ليس على مستوى قوة صوت

الصناعات الإنتاجية التي هي عادة ما تدعمها أيضًا اتحادات العمال التابعة لها . وبناء عليه ، فإن الضغط لاتخاذ إجراء في مواجهة الإغراق عادة ما يكون أكثر قوة من الضغط لاتخاذ إجراء معاكس (أي تسهيل دخول السلع منخفضة السعر) .

يسمح اتفاق الدعم باتخاذ إجراء مضاد إذا ما كان هناك ضرر أصاب صناعة الإنتاج المحلي .حتى ولو أتيح لكل من الصناعات المستخدمة والمستهلكين الفرصة لعرض قضيتهم ، فإن النقطة الأساسية الواجبة التحديد مثل اتخاذ إجراء مكافحة الإغراق هو في الواقع الضرر الذي لحق صناعة الإنتاج وليس هؤلاء بالطبع ، لدى حكومة الدولة المستوردة الحق في عدم اتخاذ إجراء مكافحة الإغراق حتى مع حدوث الضرر ، وإحدى النقاط المهمة لهذا الاختيار ربما تكون مراعاة مصالح المستهلكين والصناعات الاستهلاكية . إلا أنه من الناحية الفعلية (نادرًا) ما تركز أو تبني الحكومات موقفًا على تلك المصالح ، فهي تتأثر بشكل أكبر بمصالح الصناعات الإنتاجية .

لا يمكن اتخاذ إجراء في مواجهة الإغراق من قبل دولة عضو إلا وفقًا لهذا الاتفاق . إذا ما تبين أن شركة تغرق منتجاتها وإذا ما تبين أن هذا الإغراق قد تسبب في ضرر للصناعة المحلية في الدولة المستوردة ، فبإمكان العضو المستورد فرض رسوم مثلية على المستورد إلى الحدود القصوى لهامش الإغراق ، أي كمية الإغراق . وبناء عليه ، فإن عملية العلاج ستتطلب تحديد ثلاثة عناصر : (1) قيام الإغراق . (2) هامش الإغراق . (3) قيام الضرر .

الإغراق : DUMPING

بالمفهوم الواسع ، يقال أن المشروع يغرق المنتج إذا ما كان يصدر المنتج بسعر أدنى من سعر منتج مشابه في الدولة المصدرة . من الناحية الرسمية يعرف «الإغراق» دخول المنتج إلى دولة أخرى (تصديره إلى دولة أخرى) بسعر أقل من القيمة الحقيقية . عامة ، القيمة الطبيعية تقدر بالسعر المقارن لمنتج مشابه في الدولة المصدرة في ظل الوضع العادي للتجارة .

عند القيام بتحديد قيام الإغراق ، فإن هناك خطوات ثلاث من الفحص :

1- تحديد سعر التصدير .

2- تحديد السعر المعتاد أو الطبيعي .

3- المقارنة بين سعر التصدير والسعر العادي .

طبقت كبريات الدول المستوردة إجراءات شديدة التعقيد في هذا الشأن ، يكمن التعقيد بالأساس في تكييف البيانات المتاحة لسعر التصدير والقيمة العادية حتى يمكن جعلهما مقارنين بطريقة معقولة .

مقارنة سعر التصدير والقيمة العادية :

COMPARISON OF EXPORT PRICE AND NORMAL VALUE

إن التوجيه العام هو أنه ينبغي إجراء المقارنة بين سعر التصدير والقيمة العادية بطريقة عادلة . وعلى السلطات التي تتولى تحديد هامش الإغراق من خلال المقارنة أن تحدد للأطراف المعلومات التي ينبغي عليهم تقديمها ، حتى يمكن إجراء مقارنة عادلة كلما أمكن . أكد الاتفاق على أنه لن يتم فرض عبء إثبات غير معقول على الأطراف . ولضمان مقارنة سليمة ، لابد من أخذ احتياطين وهما :

1- ينبغي إجراء المقارنة عند نفس المستوى من التجارة ، والذي عادة ما يكون مستوى خارج المصنع .

2- ينبغي أن تتم المقارنة للبيع في نفس الوقت وفي أقرب وقت ممكن .

يقصد «بمستوى التجارة» مرحلة الصفقة أو المعاملة ، أي ما إذا كانت لتجارة التجزئة أو الموزعين المحليين أو الموزعين الإقليميين . . .الخ . أكد الاتفاق أن المستوى الذي ينبغي الاعتماد به عادة ما يكون مستوى تسليم المصنع . وبالتالي ، إذا ما تم إدخال المستويات الأخرى في الحساب ، فإنه ينبغي تخفيضها إلى ذات المستوى

الباب السادس

المسائل الإجرائية وغير الإجرائية المرتبطة بالسلع

PROCEDURAL AND OTHER MATTERS RELATING TO GOODS

هناك بعض الإجراءات المهمة ، والمسائل الأخرى المرتبطة بالسلع ، والتي لها تأثير ملحوظ على التجارة الدولية . يُغطي هذا الباب الموضوعات التي استحوذت على العناوين التالية - على وجه الخصوص - على نحو تفصيلي :

1- تقدير الجمارك .

2- ترخيص الاستيراد .

3- قواعد المنشأ .

4- الفحص قبل الشحن .

الفصل الأول

تقدير الجمارك
CUSTOMS VALUATION

مقدمة : INTRODUCTION

يتم تثبيت التعريفة (الرسم الجمركي) في أغلب الحالات ، على أساس سعري ، أي كنسبة من سعر المنتج . وبناء عليه ، فإن الرسم الجمركي المدفوع على المنتج يعتمد بشكل كبير على الأساس الذي يتم بمقتضاه احتساب النسبة . هذا الأساس يُسمى بقيمة الجمارك . وضعت المادة VII المبادئ التي ينبغي أن يتم على أساسها حساب القيمة الجمركية .

نشأت الحاجة إلى تنظيم في هذا المجال ، حيث إنه في بعض الأحيان ، يتبين أن المصدرين والمستوردين ربما يتواطأون لعرض أو إظهار قيمة أدنى للمنتجات المستوردة بهدف تحميلها عبئًا منخفضًا من الرسم الجمركي على المستورد . ولمنع تلك الممارسات ، فإن السلطات الجمركية في الدولة المستوردة ، ينبغي أن تتمكن من القيام بفحص دقيق في قيمة السلعة . ومع هذا ، إذا ما أعطيت قدراً كبيراً من حرية التصرف ، فربما يترتب عليه عدم يقين بشأن الرسم الجمركي المتوقع ، وكذلك الجمارك المتوقعة على المنتج المستورد ، بل ربما تنشأ حالات من التلف . مع وضع كل هذا في الحسبان ، هناك حاجة لإحداث توازن بين هذين المفهومين المتعارضين .

قيمة الصفقة أو الشحنة : TRANSACTION VALUE

كما تمت الإشارة مسبقًا ، فإن قيمة الجمارك ينبغي أن تبنى أولاً على قيمة الصفقة . (1) أي السعر الذي تم دفعه بالفعل أو (2) في حالة عدم وجود مدفوعات فعلية ، فإن المعيار هو السعر الذي يُتوقع دفعه . عادة ما تتم الإشارة إليه في فاتورة أو خطاب استيراد المنتج . وجميع صور المدفوعات ينبغي أن يتم وضعها في الحسبان . والمدفوعات المباشرة يمكن أن تتم من خلال نقل فعلي للنقود أو من خلال خطاب ائتمان أو وسيلة أو أداة تفاوض . كما يمكن أن تتم المدفوعات بصورة غير مباشرة ، أي من خلال تسوية بعض الديون السابقة التي كانت على عاتق المصدر . كل تلك الصور ينبغي اعتبارها مثل السعر .

الفصل الثاني

ترخيص الاستيراد
IMPORT LICENSING

مقدمة : INTRODUCTION

تضع الحكومات أحيانًا ، نظامًا للترخيص باستيراد بعض المنتجات . وتنشأ الحاجة عندما يكون من الواجب أن يكون استيراد المنتج تحت الرقابة والتنظيم . إن وضع وتطبيق رخص الاستيراد أحيانًا ما يلعب دور العقبات في سبيل التجارة ، ولهذا ، اعتبر من الضروري وضع تنظيم بشأن رخص الاستيراد . تضمن الاتفاق بشأن إجراءات رخص الاستيراد مثل تلك التنظيمات . تعرض لنوعين من رخص الاستيراد ، وهما الرخص التلقائية والرخص غير التلقائية ، حيث وضع لكل منهما تنظيم مختلف . بالإضافة إلى ذلك ، هناك بعض التنظيمات المطبقة على كلا النوعين من صور الترخيص .

قواعد عامة : GENERAL DISCIPLINES

تم تعريف رخصة الاستيراد على أنها الإجراءات الإدارية التي تتطلب تقديم طلب ، أو أي وثائق أخرى كشرط مسبق للقيام بالاستيراد . عرض الاتفاق للقواعد والتنظيمات العامة التالية :

1- كل المعلومات بشأن إجراء الترخيص ، ينبغي أن يتم نشرها حتى يكون لدى كل من الحكومات والتجار الوعي الكامل بها . بصفة عامة ، ينبغي أن يتم النشر قبل 21 يومًا من التاريخ الفعلي للتنفيذ .

2- إذا كان هناك تاريخ انتهاء ، ينبغي أن تكون الفترة المتاحة للمتقدمين بطلب ملء الطلب 21 يومًا على الأقل .

3- بصفة عامة ، ينبغي ألا يُطلب من المتقدم بالطلب إلى أكثر من جهة إدارية واحدة ، وفي كل الأحوال ، ينبغي ألا يُطلب من المتقدمين اللجوء إلى أكثر من ثلاث هيئات .

4- لا ينبغي رفض الطلب للأخطاء البسيطة ، والتي لا يترتب عليها إعفاء المعلومات الأساسية .

5- إذا ما تبين أن الواردات الفعلية قد انطوت على تباين بسيط في القيمة أو الكمية ، مقارنة بما تمت الموافقة عليه في الترخيص ، فلا ينبغي رفضه ، نظراً لأن التباين قد حدث خلال عملية الشحن ، مطابقة للشحنة الكلية ، أو أنها في المقابل تنطوي على وزن محدود ولا يتعارض مع المسارات التجارية المعتادة .

6- إذا ما وقع خطأ في الوثائق أو الإجراءات ، وكان قد وقع دون نية إخفاء أو إهمال كبير ، وأنه في حالة فرض عقوبة ، ينبغي أن تكون العقوبة كافية فقط للعب دور تحذيري .

الفصل الثالث

قـــواعـــد المنشـــــأ
RULES OF ORIGIN

مقدمة : INTRODUCTION

قواعد المنشأ هي مجموعة القواعد التي تحدد الدولة التي يكون المنتج قد أنتج فيها . عندما يكون المنتج قد أنتج بشكل كامل في دولة واحدة ، لن تنشأ مشكلة . على سبيل المثال ، إذا ما قامت الدولة «س» بإنتاج ملابس اعتماداً على موادها الخام ، والتي هي بالتبعية قد تم تصنيعها من قطنها ، باستخدام المدخلات الكيميائية المنتجة محليًا فقط وغير ذلك من المدخلات ، فإنه من الواضح أن دولة المنشأ لهذا المنتج هي الدولة «س» .

ومع هذا ، فإن المشكلة تنشأ عندما تكون الخيوط أو غير ذلك من المدخلات الأساسية قد تم استيرادها من دول أخرى ، أو عندما يكون هناك بعض العمليات المحدودة مثل حياكة الزرايز أو نحو ذلك قد تمت في الدولة التي صُدر منها المنتج النهائي .

أصبحت مسألة تحديد بلد المنشأ على مستوى كبير من الأهمية ، وأحيانًا شديدة الأهمية ، عندما تكون بعض قواعد الجات 1994 واتفاقات منظمة التجارة العالمية مطبقة على منتجات من دولة بعينها . على سبيل المثال ، إذا ما تم تطبيق رسم إغراق من قبل دولة مستوردة على سيارة ركاب من الدولة «س» ، فمن الضروري تحديد ما إذا كانت السيارات المستوردة قادمة من الدولة «س» ومن ثم يترتب عليها اعتبار أن الدولة «س» ، هي بلد المنشأ . تنشأ التعقيدات إذا ما كانت الدولة «س» قد استخدمت مكونات وأجزاء من العديد من الدول الأخرى لتجميع سيارات الركاب للبيع إلى تلك الدولة المستوردة .

المعايير الرئيسية المطبقة على قواعد المنشأ :

MAIN CRITERIA APPLIED IN THE RULES OF ORIGIN

هناك ثلاثة أنواع من المعايير لتحديد بلد المنشأ للمنتج :

1. تغير في تصنيف المنتج .
2. نسبة إضافة القيمة ، من الشائع تسميته معيار القيمة .
3. معيار التصنيع أو الإخراج النهائي للمنتج .

1 تغير في التصنيف : Change in Classification

الآن ، تتبع الدول عامة نظامًا منسقًا لمسمى التعريفة (عرض بالتفصيل في فصل التعريفات) بغرض تصنيف المنتج . ينطوي معيار التغير في التصنيف لتحديد منشأ المنتج على التعرف على ما إذا كانت عملية التصنيع أو الإخراج التي تمت في بلد بعينه قد غيرت التصنيف التعريفي للمنتج . على سبيل المثال ، إذا ما تم تحويل الحديد الخام إلى ألواح حديد ، أو إذا ما تم تحويل ألواح الحديد إلى لفافات ، فإننا نكون بصدد تغير في التصنيف للمنتجات ، وأن الدول التي أجريت على أرضها تلك العمليات ستكون دول منشأ لتلك المنتجات .

2 نسبة القيمة (أو معيار الفاتورة) : Ad Valorem Percentage

هذا المعيار ، العامل المحدد هو ما إذا كانت قيمة دنيا معينة من إضافة القيمة قد تمت في دولة معينة . عندما تم تحويل الحديد الخام إلى ألواح ، أو عندما تم تحويل ألواح الحديد إلى لفافات حديدية ، عند كل مرحلة من ذلك التصنيع أو الإخراج للمنتج ، هناك قيمة مضافة ، والتي تُحسب عادة على أساس الفرق بين سعر المنتج الجديد وسعر المنتج الأول السابق عليه ، والذي كان قد تم تحويله إلى منتج جديد . وهكذا ، فإن الفرق بين أسعار لفافات الحديد وألواح الحديد سيكون قيمة مضافة بتحويل ألواح الحديد إلى لفافات . في هذا المعيار ، يُقترح بأنه بالنسبة لدولة لتكون دولة منشأ ، فإنه ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من القيمة المضافة قد أجري على أرضها .

3 عملية معينة : Specific Operation

تنطوي سلسلة الأنشطة في التصنيع والإخراج للمنتج على العديد من العمليات المهمة . في ظل هذا المعيار ، تم توضيح العملية المعينة في السلسلة التي ستحدد المنشأ . على سبيل المثال ، في حالة لفافة الحديد ، ربما يتم التوصل إلى أن عملية من الألواح وتحويلها إلى لفافات ستكون هي المعيار ، وليس مجرد تقطيع اللفافات إلى أحجام معينة ، أو وضع غطاء أو طلاء معين عليه .

الفصل الرابع

المعاينة قبل الشحن
PRESHIPMENT INSPECTION

مقدمة : INTRODUCTION

تعتبر المعاينة قبل الشحن ترتيبًا من قبل الدولة المستوردة للتحقق من الشحنة المستوردة بالدولة المصدرة قبل القيام بالتصدير . بصفة عامة ، هذه الممارسة تقوم بها الدولة التي ترغب في تخفيف العبء على سلطاتها الجمركية في فحص الشحنة عند الوصول إلى الدولة . وتستهدف ضمان أن المصدرين لا يواجهون مشكلات غير ضرورية في تلك العملية ، وبهدف الوصول إلى درجة ما عن التوحد في تلك العملية ، فإن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المعاينة قبل الشحن تكفل بوضع ضوابط معينة .

التعريفات والعملية : DEFINITIONS AND THE PROCESS

عرَّف الاتفاق الدولة المستوردة التي تنظم مسألة المعاينة بمسمى «الدولة المستخدمة» هذا في حين تُسمي هيئة الفحص التي توكل إليها تلك المهمة «جهاز المعاينة ما قبل الشحن» وفقًا لنص الاتفاق .

وقد تتضمن عملية الفحص التحقق من الجودة والكمية ، السعر والتصنيف الجمركي للمنتج الذي يتم تصديره . تقييم السعر بما يتضمن سعر صرف العملة والشروط المالية .

التزامات العضو المستخدم : Obligations of the User Member

الالتزامات المباشرة الرئيسية الواقعة على عاتق العضو المستخدم مشار إليها أدناه .

عدم التمييز : *Non-Discrimination*

ينبغي القيام بأنشطة الفحص ما قبل الشحن بأسلوب غير تمييزي ، ينبغي أن تكون المعايير والإجراءات هادفة ، وأن تطبق بعدالة على جميع المصدرين المشمولين بالفحص . ينبغي أن يكون أداء الفحص موحداً من قبل جميع الفاحصين .

المعاملة القومية : *National Treatment*

خلال عملية الفحص ، لابد من ضمان ألا تحظى المنتجات محل الفحص بمعاملة أقل تفضيلاً من تلك المعاملة المعطاة للمنتجات الشبيهة لها ذات المنشأ المحلي ، فيما يتعلق بالقوانين والقواعد والمتطلبات .

موقع الفحص : *Site of Inspection*

عادة ما تجري عملية الفحص في دولة التصدير في حالات خاصة ، مع هذا ، ربما تجرى عملية الفحص في بلد التصنيع إذا ما اتفق الطرفان على ذلك ، أو إذا ما كانت هناك تعقيدات معينة في عملية الفحص .

المعايير : *Standards*

عادة ما يكون المستوى المتفق عليه في اتفاق الشراء هو الأساس لمستوى المنتجات . إذا لم يكن هناك شرط بهذا الشأن في الاتفاق ، سيتم تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة .

التثبت من السعر : *Price Verification*

عادة ما يتم قبول السعر المنصوص عليه في العقد . إذا ما تم رفضه ، فإن الرفض ينبغي أن يكون مبنيًا على عملية فحص وتحقق من أسعار السلع المتماثلة والمشابهة في هذا الخصوص ، هناك شروط معينة ، منها أن يكون المنتج قد تم تصديره من نفس الدولة خلال نفس الفترة الزمنية تقريبًا ، وفي ظل ظروف تنافسية للبيع وبالاتفاق مع ممارسات التجارة الاستهلاكية . خلال عملية المقارنة ، ستجرى بعض التعديلات المطلوبة لبعض العوامل ذات الأهمية ، مثل كمية السلع ، فترة الإرسال وشرط ارتفاع السعر . . .الخ . يحظر الاتفاق استخدام أدوات معينة للتحقق من السعر ، وهي سعر البيع في الدولة التي تم استيراد السلعة منها والمنتجة في تلك الدولة ، سعر السلع المصدرة من دولة أخرى ، تكلفة الإنتاج والأسعار أو القيم التحكمية أو التخمينية .

الباب السابع

مجالات أخرى غير السلع
AREAS OTHER THAN GOODS

تغطي اتفاقات منظمة التجارة العالمية مجالين آخرين بخلاف السلع وهما ، الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية . هذان المجالان ستتم مناقشتهما في هذا الباب .

إن إدخال تلك الموضوعات في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية يمثل خطوة مهمة . كما تمت الإشارة في الفصل الأول من الباب الأول ، فإن الجات - تقليديًا- تعاملت مع التجارة في السلع فقط . الآن ، توسع الفكر والتطبيق الخاص بمنظمة التجارة العالمية ، ليغطي مجالات أخرى والتي لا صلة لها كلية بالتجارة في السلع . فوق هذا ، التغطية مسبقًا كانت في صورة تدابير على الحدود ، في حين الآن ، وفي ظل إدخال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، خاصة براءات الاختراع ، فإن التغطية ، في بعض الجوانب ، تمتد إلى عملية الإنتاج كذلك .

الفصل الثاني

الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)

TRADE- RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS (TRIPS)

العنوان : The Title

إن عنوان الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية للاتفاق التابع لمنظمة التجارة العالمية ، إنما يجد جذوره في العملية التاريخية لمفاوضات أوروجواي أكثر من المحتوى الفعلي للموضوعات التي يتضمنها ، إذ لا يوجد شيء يتعلق بالتجارة في هذا الاتفاق ، حيث يدور الموضوع كله حول حماية حقوق الملكية الفكرية .

فلقد عارض عدد كبير من الدول التي شاركت في المفاوضات ، في البداية ، إدراج حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الجات ، على أساس أن الموضوع تغطيه منظمة أخرى هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) ونظراً لأن ولاية الجات تمتد إلى التجارة فقط . إلا أنه تم التوصل إلى حل وسط ، حيث أطلق على موضوع التفاوض مصطلح الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، ولأن الموضوع سيتناول فقط الموضوعات ذات الصلة بالتجارة . وظل العديد من الدول ولوقت طويل ، يعارض إدراج موضوعات الملكية الفكرية في المفاوضات ، وظل يردد أن ما يجب مناقشته هو الموضوعات التجارية . إلا أنه تم الاتفاق أخيراً على التفاوض بخصوص كل المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بما فيها معايير الحماية .

تباين المصالح : Differing Interests

إن الملكية الفكرية هي نتاج العقل، مثل الابتكار التكنولوجي والشعر أو حتى تصميم فستان . فالذين يتوصلون إلى هذه الإبداعات ، يستحقون الحصول على عائدات كافية بما يكفل توافر حوافز كافية للإبداع . ولهذا السبب يجب توفير الحماية لابداعاتهم . ومع هذا ، ليس من الواجب أن يدفع المنتفعون من هذه الإبداعات أثمانًا عالية على نحو غير معقول . ولقد ظلت مسألة تحقيق التوازن بين العائدات إلى المبتكرين والفنانين على جانب ، والمصالح الحقيقية للمجتمع على الجانب الآخر ، محلاً للجدل لزمن طويل . إذ حاولت بعض الدول أن تحقق التوازن لديها . وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقات متعددة الأطراف في الوايبو ، حيث يتم وضع قواعد حماية الملكية الفكرية والقيود التي ترد على هذه الحماية .

أهمية الملكية الفكرية : Importance of Intellectual Property

لقد شعرت دول متقدمة عديدة ، منذ عدة سنوات ، أن هناك حاجة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على نحو أكثر مما سار وفق اتفاقات الوايبو . إذ إن الحصول على كل الفوائد الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية يعد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لها ، خاصة في أعقاب التطور التكنولوجي المتسارع . ففي ظل النظام الاقتصادي والتجاري الناشئ تتركز اهتماماتهم في الإنتاج الصناعي والخدمات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا . ومن ثم كان من الحيوي بالنسبة لها أن توفر الحماية المضمونة والقوية للمبتكرين فيها . ولقد أخذ تحقيق هذا الهدف إلحاحاً إضافيًا بالنظر لتصورهم أن ابتكاراتهم التكنولوجية خاصة في قطاع الأدوية والالكترونيات ستكون عرضة للنسخ بيسر وسهولة في دول عديدة ، مما يؤدي إلى خفض ما يحصلون عليه من عائدات على عنصر الجدة .

المبادئ والمجالات التي يشملها الاتفاق Area Covered and Disciplines

يصف الاتفاق الحد الأدنى من المعايير للدول الأعضاء في مختلف مجالات الملكية الفكرية ، وتتوافر مع ذلك ، بعض المرونة في طريقة التطبيق ، كما سيتم شرحه فيما بعد عند تناول مختلف المجالات المشمولة بالاتفاق بالشرح والمناقشة .

يحتوي الاتفاق على سبعة أنواع من حقوق الملكية الفكرية وهي :

(1) براءات الاختراع . (2) حقوق المؤلف . (3) العلامات التجارية .
(4) المؤشرات الجغرافية . (5) التصميمات الصناعية . (6) التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة . (7) المعلومات غير المفصح عنها .

وسيتم تناول هذه المصطلحات بالشرح في الأقسام ذات الصلة .

وتشمل المبادئ التي يحتويها الاتفاق الحد الأدنى من المعايير لحماية حقوق الملكية الفكرية ، القيود وغيرها من الشروط وإنفاذ الالتزامات .

دور الحكومات : Role of Governments

إن النصوص الواردة في الاتفاق ، تخاطب الدول الأعضاء الذين تنطبق عليهم المبادئ التي تتضمنها . إذ يجب على هذه الدول أن تفي بالتزاماتها بوضع الاتفاق موضع التنفيذ من خلال تشريعها الوطني ، الذي يجب أن يتضمن حقوق والتزامات حائز البراءة ، والطريقة التي ستنفذ بها هذه الحقوق وتلك الواجبات في البلد العضو .

الأهداف الرئيسية والمبادئ والالتزامات العامة :

BASIC OBJECTIVES, PRINCIPLES AND GENERAL OBLIGATIONS

الأهداف والمبادئ : Objectives and Principles

تتمثل الأهداف العامة للنص في قواعد حقوق الملكية وإنفاذها - كما وردت في الاتفاق - في :

1- تقوية وتشجيع الابتكار التكنولوجي .

2- نقل وتعميم نشر التكنولوجيا .

3- الإسهام في تحقيق المنفعة المتبادلة لكل من منتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعي .

4- الإسهام في خلق التوازن بين الحقوق والواجبات .

ويتوافر للدول قدر من المرونة عند وضع التشريع المتعلق بالإنفاذ ، وذلك حينما تتبنى بعض الإجراءات التي تعد ضرورية لـ :

1- لحماية الصحة والغذاء .

2- تعزيز الصحة العامة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فيها .

3- منع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية من قبل حائزيها .

4- منع اللجوء إلى الممارسات التي قد تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة .

5- منع اللجوء إلى ممارسات قد تؤثر سلبًا على النقل الدولي للتكنولوجيا ، ويجب أن تتسق التدابير التي تتخذها الدول ، في كل المرونة المتاحة ، مع أحكام الاتفاق الحالي .

النهاية .....تمت بحمد الله ،،،